الموصوف
امور كل اثنين منها بمنزلة شي واحد لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذلك الصفة والموصوف
والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يبدلوا من اللفظ الا
الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له
حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان
من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد بسرعة من المضاف وهو
الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهي من الاسناد الى المضاف وارادة المضاف ووجه
قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة
وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في
معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند
الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة
مشبهة فحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنا
بها المشبهة اسم الفاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الرح وبهذه الخاصة لا يصلح لتعريف الصفة
المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة
فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور
منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقرير
ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الا
ضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في
معناها الثابتة لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن
حينئذ الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة
على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذ تجود من ال
وتختص هذه الصفة المشبهة **عن اسم الفاعل بخمسة امور** على ما هنا **احدها انها تصاغ**
من الفعل اللازم وضعا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت
فالمصوغة من اللازم وضعا **كحسن وجميل** فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما
لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كقاطع الايدي ومضروب العبد فان اسمي
الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب
وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث **يصاغ منهما** اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم **كقايم**
ومن المتعدي نحو **ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن** الماضي المتصل بالزمن **الحاضر الدايم**
كحسن الوجه **دون الماضي المنقطع والمستقبل** فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا **وهو**
اي اسم الفاعل **يكون لاحد الازمنة الثلاثة** نحو حاسن امس او الان او غدا او الحاصل من هذه
المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت
حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله
وصوغها من لازم لحاضر **الامر الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه**
والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او

غيره

غيره فالثلاثي **كطاهر القلب وضامر البطن** وغير الثلاثي نحو **مستقيم الراي ومعتدل القامة**
فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل **وغير مجارية له** اي للمضارع **وهو الغالب في المبنية**
من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملان فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملا
وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على
ان منها قول عمر من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين
بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل
اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة **ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له** اي
للمضارع كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم
نقلوا ودخل ويدخل لان يوافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر **الرابع ان منصوبها**
لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن **بخلاف منصوبه** فانه
يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب **ومن ثم** بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم
الفاعل عليه **صح النصب** اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل
محذوف **في نحو زيدا انا ضاربه** لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه **وامتنع نصب**
السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه صفة مشبهة محذوفة **في نحو زيد ابو**
حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذ
المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا نحو حيث
رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب
زيد حسنه بنصب الوجه الامر **الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا** اي اسما ظاهرا **متصلا**
بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظا
بضمير الموصوف وهو زيد **واما** متصل بضمير موصوفها **معنى نحو زيد حسن الوجه** فالو
جه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى **اي** الوجه **منه** اي من
زيد هذا راي البصريين **وقيل** لا حذف **وان ال** في الوجه **خلف عن الضمير المضاف اليه** وهو
راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بحسن
الندا اي نصر المتجرد **وقول ابن الناظم** في شرح النظم ما معناه **ان جواز نحو زيد بك فرح**
بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح **مبطل لعموم قوله** يعني
الناظم **ان المعمول** للصفة المشبهة **لا يكون الا سببيا** ولا يكون الا مؤخرا **مردود** خبر قول ابن
الناظم **لان المراد بالمعمول** في قول النظم وسبق ما يعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب
ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد
الذي قد حدا **وانما عملها في الظرف** وعديله وهو بك **بما فيها من معنى الفعل** لان الظرف
مما يكتفي برايحة الفعل كما قاله التفتازاني **وكذا عملها في الحال** نحو زيد وجهه طلقة **وفي التمييز**
نحو زيد حسن وجها **ونحو ذلك** من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي **بخلاف اسم الفاعل**
فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها
انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تونث بالالف ومنها
انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تحلل
كحسن الوجه ومع التحلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)